

مراقب الشؤون الإنسانية

تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2012



تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

عائلة فلسطينية تفر من منزلها في بيت لاهيا، قطاع غزة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

نظرة عامة

محتويات التقرير

- تصعيد الأعمال القتالية في غزة وجنوب إسرائيل:
14-21 تشرين الثاني/نوفمبر 3
- تفاهات اتفاق إطلاق النار تؤدي إلى تحسين الوصول
إلى مناطق الصيد والمناطق الزراعية..... 9
- أحداث غزة تشعل احتجاجات واشتباكات واسعة النطاق
في الضفة الغربية..... 10
- استئناف عمليات الهدم والتجهيز في المنطقة (ج)
والقدس الشرقية 12
- مستشفيات القدس الشرقية تواجه أزمة مالية حادة
تؤثر على تقديمها للخدمات..... 14

خيم على أحداث شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر تصعيد الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل في الفترة ما بين 14 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث كان لهذا التصعيد أثر كبير على السكان المدنيين من الجانبين. وقتل 100 فلسطيني مدني تقريباً من بينهم 33 طفلاً على الأقل نتيجة الغارات الجوية والقصف الإسرائيلي، وهو ما يزيد عن 60 بالمائة من مجمل عدد الضحايا البشرية. وأدى إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه إسرائيل إلى مقتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين. وتفاقمت حساسية وضع المدنيين الفلسطينيين نظراً للغياب الكامل تقريباً لتدابير الحماية الأساسية، كأنظمة الإنذار والملاجئ الواقية من القصف – وهي متوفرة للمدنيين في إسرائيل – بالإضافة إلى ما أبلغ عنه من ممارسات المجموعات الفلسطينية المسلحة التي تطلق النار من داخل المناطق المدنية أو من مناطق قريبة منها. وأدت أعمال العنف إلى تفاقم الوضع الإنساني غير المستقر أصلاً في غزة حيث كان ما يقرب من



80 بالمائة من العائلات يحصلون بالفعل على مساعدات إنسانية قبل هذا التصعيد الأحدث.

واستمرت وكالات الأمم المتحدة، أثناء الأعمال القتالية، في ضمان حصول المستفيدين على مساعداتهم المنتظمة ووصولهم للخدمات الأساسية قدر المستطاع، بالرغم من المخاطر الأمنية الخطيرة. وبدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعد 48 ساعة من سريان اتفاق وقف إطلاق النار في 21 تشرين الثاني/نوفمبر تقييماً مبدئياً سريعاً مشتركاً للمجموعات أنجز في 28 تشرين الثاني/نوفمبر. وتتضمن الأولويات الرئيسية التي تمّ تحديدها تلبية احتياجات المسكن وغيرها من الاحتياجات لما يقرب من 3,000 شخص ما زالوا مهجرين بسبب فقدان منازلهم أو تعرضها لأضرار جسيمة؛ وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال الذين تعرضوا للصدمة؛ وترميم المساكن والمدارس والأصول المنتجة التي تضررت خلال أعمال العنف. وتقدر متطلبات التمويل المطلوبة لمعالجة هذه الأولويات وغيرها حتى نهاية عام 2012 والنصف الأول من عام 2013 بما يتراوح ما بين 72-83 مليون دولار أمريكي.

وكجزء من تفاهات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، الذي تمّ التوصل إليه بوساطة مصرية، تمّ تخفيف القيود المفروضة على الوصول إلى البحر والمناطق المقيد الوصول إليها بالقرب من السياج الذي يفصل ما بين غزة وإسرائيل. بالرغم من ذلك، لم يلاحظ أي تغيير فيما يتعلق بالقيود المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع من غزة وإليها عبر معبري إيريز وكيرم شالوم اللذين تسيطر عليهما إسرائيل.

وشهدت الفترة التي شملها هذا التقرير تطوراً سياسياً كبيراً آخر، قد تكون له تبعات إنسانية: في 29 تشرين الثاني/نوفمبر رفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة تمثيل فلسطين لعضو مراقب. وكما نص عليه القرار يعتبر هذا خطوة باتجاه تحقيق رؤية الدولتين وإيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. بالرغم من ذلك، عارضت إسرائيل هذا القرار بشدة. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن الموافقة على بناء 3,000 وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية والمضي قدماً في خطة الاستيطان التي يطلق عليها «إي 1» (شرق - 1) في المنطقة الإستراتيجية بين

القدس ومستوطنة ماعاليه أدوميم. وتفيد حركة السلام الآن أنه في عام 2012، قبل هذا الإعلان، كان هنالك ارتفاع بمعدل ثلاثة أمثال في عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي طرحت للمناقشة مقارنة بعام 2011. وتعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي ولها تداعيات إنسانية كبيرة على المجتمعات الفلسطينية.

قد يؤدي توسيع المستوطنات أيضاً إلى تفاقم اتجاهين يثيران مشكلات تمت ملاحظتهما في الضفة الغربية منذ مطلع عام 2012 وتسارعا خلال الفترة التي شملها التقرير: تزايد الاحتجاجات والاشتباكات وعمليات الهدم والتهجير. وأشعل تصعيد الأعمال القتالية في غزة عشرات المظاهرات العنيفة في الضفة الغربية قتل خلالها فلسطينيان وأصيب 690 آخرون. ومنذ مطلع العام، أصيب ما مجمله 2,865 فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وهو ما يمثل ارتفاعاً بمعدل 120 و167 بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 و2010. وكانت نسبة الإصابات التي وقعت في عام 2012 جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع 60 بالمائة تقريباً من مجمل عدد الإصابات.

ولدت الأعمال القتالية في غزة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين فرصاً قيمة لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه الضعف في الأوضاع الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة

هدمت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي شملها التقرير 117 مبنى مملوكاً لفلسطينيين في المنطقة (ج) والقدس الشرقية بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء وذلك في أعقاب وقف تامّ تقريباً لعمليات الهدم في أيلول/سبتمبر. وهناك قلق من أن المصادقة على خطة «شرق 1» الاستيطانية قد تسرع خطط نقل 20 مجتمعاً بدوياً تقع في المنطقة المخصصة لهذا المخطط أو بجوارها بما يخالف القانون الدولي.

وفي أعقاب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن مسؤولون إسرائيليون عن احتجاز أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الأمر إلى تفاقم الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. وبدأ القطاع الصحي

تصعيد الأعمال القتالية في غزة وجنوب إسرائيل: 14-21 تشرين الثاني/نوفمبر

في 14 تشرين الثاني/نوفمبر قرابة الساعة الثالثة و45 دقيقة بعد الظهر شنت القوات الجوية الإسرائيلية غارة جوية استهدفت نائب قائد الجناح العسكري لحركة حماس وقتلته. وكانت هذه الحادثة بداية هجوم عسكري إسرائيلي واسع في غزة أطلق عليه اسم «عمود السحاب» وبداية زيادة كبيرة في إطلاق الصواريخ على يد الجماعات الفلسطينية المسلحة على إسرائيل. واستمر هذا التصعيد للأعمال القتالية ثمانية أيام كان تأثيرها على المدنيين في غزة وجنوب إسرائيل.

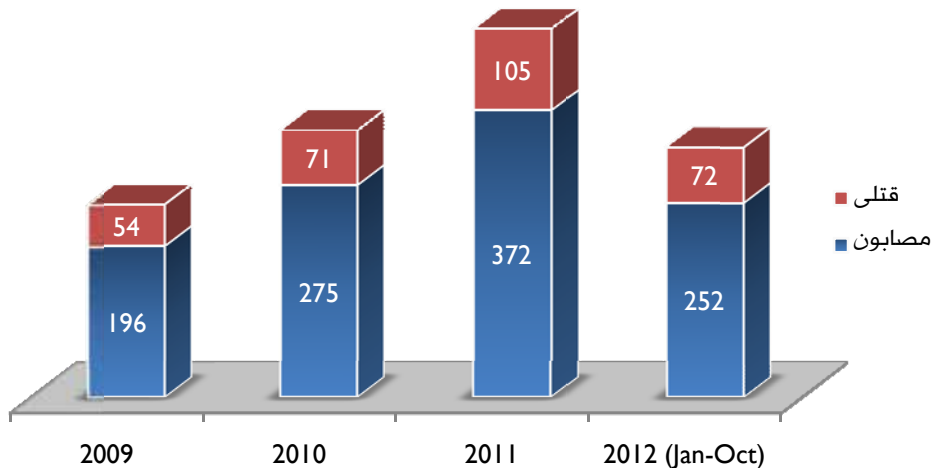
خلفية

شنت إسرائيل الهجوم العسكري الأكبر السابق على غزة في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 (الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»). وبالرغم من أن هذا الهجوم انتهى في 18 كانون الثاني/يناير 2009، فلم يتم التوصل إلى أي اتفاق أو تفاهات بين الطرفين في ذلك الوقت. بل أعلنت إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد كل على حدة.

يشعر بأثر ذلك؛ فقد اضطرت عدة مستشفيات في القدس الشرقية ومقدمون رئيسيون للخدمات الصحية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية كتسريح الموظفين وخفض عدد الحالات التي يتم إدخالها للمستشفيات واختصار بعض الخدمات وذلك بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع ديونها المتزايدة للمستشفيات.

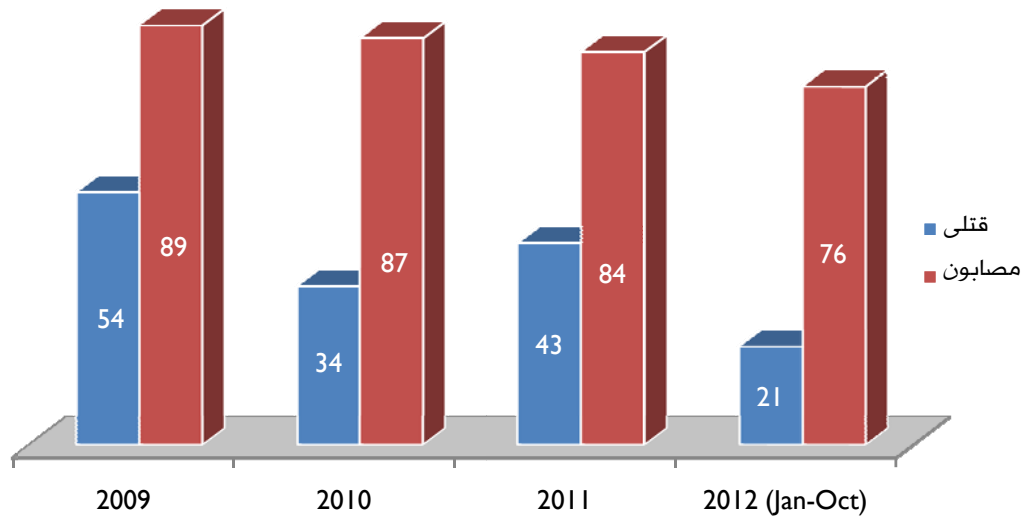
وبالرغم من التداعيات السلبية لهذه التطورات الكبيرة خلال الفترة التي شملها التقرير (الأعمال القتالية في غزة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين) إلا أنها أتاحت فرصاً قيمة من أجل معالجة الأسباب الجذرية لأوجه الضعف في الأوضاع الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقدمت تفاهات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس إطاراً للتقدم نحو الرفع الكامل للحصار المفروض على غزة. كذلك، من شأن رفع تمثيل فلسطين أن يمثل نقطة انطلاق لاستئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل من أجل التوصل إلى حل اتفاق دائم، إلى جانب وقف الأنشطة الاستيطانية وعمليات هدم المنازل والمباني التي تستخدم لكسب الرزق بالإضافة إلى تحسين قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الأراضي والموارد في المنطقة (ج).

الخسائر البشرية في قطاع غزة* (الصراع المباشر)



* باستثناء الخسائر البشرية التي وقعت خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» ومظاهرات «يوم النكبة» في عام 2012.

نسبة المدنيين بين كل الخسائر البشرية*



* باستثناء الخسائر البشرية التي وقعت خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصوب» ومظاهرات «يوم النكبة» في عام 2012.

تفاقت قابلية المدنيين للتأثر المتأصلة في أوقات الحرب في غزة بسبب الغياب الكامل تقريباً للإجراءات الأساسية للحماية، مثل أنظمة الإنذار وملاجئ الحماية من القصف

سبعة مدنيين، منهم ثلاثة أطفال؛ وأصيب خلال هذه الفترة 93 فلسطينياً آخرين، من بينهم 77 مدنياً، و14 إسرائيلياً ورعايا أجانب في إسرائيل، من بينهم ثمانية مدنيين¹. وجرى أيضاً تسجيل أضرار محدودة لحقت بالمتلكات معظمها في غزة.

الهجمات الإسرائيلية وما نجم عنها من خسائر بشرية: 21-14 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

استهدفت إسرائيل خلال الأيام الثمانية للعمليات القتالية ما يزيد عن 1,500 موقع في أنحاء قطاع غزة بغارات جوية، وبدرجة أقل، بنيران المدفعية أطلقت من الدبابات ومن قوات البحرية²؛ وخلافاً للهجوم العسكري «الرصاص المصوب» لم تنفذ أي عملية توغل بري خلال العمليات القتالية.

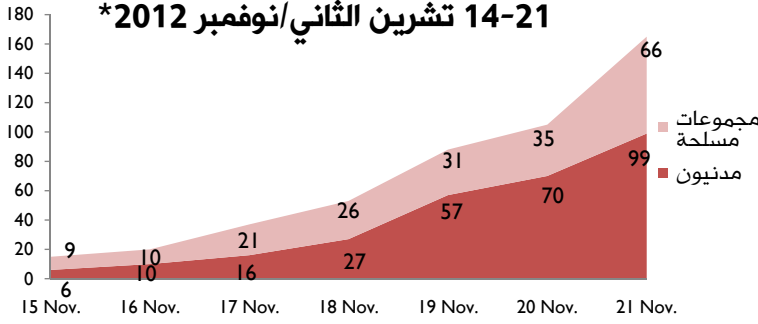
وتضمنت الأهداف الرئيسية خلال أول يومين للهجوم العسكري مواقع تستخدم لتصنيع السلاح وتخزينه، ومواقع إطلاق صواريخ، ومعسكرات تدريب، وأعضاء الجماعات المسلحة. ومنذ اليوم الثالث (16 تشرين الثاني/نوفمبر)،

في الفترة ما بين الهجوم العسكري «الرصاص المصوب» والهجوم العسكري «عمود السحاب»، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عشر حالات تصعيد محدود في الأعمال القتالية سنوياً في المتوسط في غزة استغرق كل منها يومان ونصف يوم في المتوسط. ويشير عدد الخسائر البشرية الفلسطينية الموثق كل عام إلى أنّ شدة التصعيد كانت في اتجاه تصاعدي (أنظر الرسم البياني). ومع هذا، بالرغم من أنّ نسبة الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الفلسطينيين في هذه الفترة ظلت مرتفعة، إلا أنّه يمكن ملاحظة اتجاه انخفاض حيث انخفضت نسبة القتلى في صفوف المدنيين بين عامي 2009 و2012 من 54 إلى 21 بالمائة وانخفضت نسبة المصابين من 89 إلى 79 بالمائة. وعلى الرغم من تأثير إطلاق الصواريخ الفلسطينية الذي يعطل حياة المدنيين الإسرائيليين، إلا أنّ عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الإسرائيليين في الفترة (2009-2012) ظل محدوداً: أربعة قتلى، من بينهم مدنيان، و73 إصابة، من بينهم 55 مدنياً.

ومنذ بداية تشرين الأول/أكتوبر 2012 حتى انطلاق الهجوم العسكري «عمود السحاب»، كان هنالك أربع جولات شهدت ارتفاعاً في شدة العنف، تضمنت إطلاق صواريخ فلسطينية على أهداف متعددة في جنوب إسرائيل وعمليات توغل إسرائيلية وضربات جوية داخل غزة. قتل خلال هذه الفترة 23 فلسطينياً، من بينهم

القتلى الفلسطينيين

* 14-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012



* عدد القتلى التراكمي وفقاً للتقارير الواردة حتى الساعة الثالثة مساءً من كل يوم، باستثناء الرقم الخاص بيوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر الذي ورد حتى التاسعة مساءً مع بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار.

اتسع نطاق المواقع المستهدفة بصورة ملموسة حيث شمل منشآت حكومية وشرطية، وأنفاق تقع أسفل الحدود مع مصر، ومساكن خاصة. وفي عدد من الحالات، أفادت مصادر رسمية إسرائيلية أنّ المساكن التي تستهدفها القوات الجوية الإسرائيلية تعود لأعضاء في جماعات فلسطينية مسلحة. وقام أعضاء في مجموعة الحماية بتوثيق 52 غارة جوية إسرائيلية استهدفت مباني سكنية؛ وأفادت تقارير أنه في ما لا يقل عن 35 غارة من هذه الهجمات أطلقت القوات الجوية الإسرائيلية ذخيرة حية أقل قبل عدة دقائق من الضربة الجوية الرئيسية أو اتصلت هاتفياً لتحذير

دراسة حالة: مدنيون يفرون من الضربات الجوية



في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، فقد سعدى أبو زور البالغ من العمر 24 عاماً زوجته نسمة البالغة من العمر 19 عاماً وابن أخيه البالغ من العمر أربعة أعوام، وابنة أخيه البالغة من العمر 20 عاماً، عندما استهدفت غارة جوية موقعاً بالقرب من المنزل الذي لجأت إليه العائلة هرباً من القصف. كان سعدى وزوجته يعيشان في شقة في الطابق الثالث من مبنى مكون من ثلاثة طوابق أقيم العام الماضي ليقم فيه 30 فرداً من أفراد عائلة سعدى الأكبر.

بعد منتصف الليل، بينما كان سعدى وزوجته نائمين، حطم تفجير وقع قريباً جداً من منزلهم نافذة غرفة النوم. هرب الزوجان المرعوبان من شقتهم حاملين طفليهما الصغيرين، طفل عمره عامان ونصف وطفلة عمرها ثمانية عشر شهراً. في البداية لجأت العائلة في منزل والدي سعدى في الطابق الأول من المبنى. لكن سرعان ما علا صياح الجيران محذرين بعضهم لإخلاء منازلهم. وأشار جيران إلى أنّ الانفجار الأول نفذته طائرة إسرائيلية بدون طيار لتحذير إحدى العائلات في المنطقة كي تخلي منزلها قبيل شن ضربات جوية أخرى. وقررت عائلة أبو زور الأكبر إخلاء مبنى العائلة ولجئوا إلى منزل قريب يعود لأحد أعمام سعدى. ويروي سعدى ما جرى:

فقتلت زوجتي وابنة أخي وابن أخي بعد أن سقط عليهم جدار الغرفة التي كانوا فيها بسبب الضربة الجوية

كانت العائلة جميعها مذعورة. جميع المباني في حي الزيتون قريبة من بعضها. لم يتم تحذيرنا ولم نكن مستعدين وكان الحي مظلماً بسبب انقطاع الكهرباء. وقبل لحظة من محاولتي مساعدتها [زوجته] على مغادرة المكان أصابت

ضربة جوية منزلاً مجاوراً، فقتلت زوجتي وابنة أخي وابن أخي بعد أن سقط عليهم جدار الغرفة التي كانوا فيها بسبب الضربة الجوية. كانت زوجتي تحمل طفلتنا البالغة من العمر عاماً ونصف، ونجت ابنتنا على نحو ما. وأصيب 28 آخرون من أفراد عائلتي الأوسع ولحق بالمبنى أضرار جسيمة. أما سكان المنزل المجاور الذي أصيب إصابة مباشرة تمكنوا من مغادرته بسلام قبل الضربة. أنا لا أنتمي لأي فصيل. لم أتوقع قط أن أمر بمثل هذه التجربة. لا أصدق أن زوجتي قتلت وأنني أرمل يعول. إنهما لا يكفان عن النداء على أهمها. أقضي وقتاً أطول الآن في العمل. أحاول أن أنسى ما حدث وأن أتقبل ظروفنا الجديدة.

المدنيين. إضافة إلى ذلك، تشير المعلومات التي جمعتها منظمات حقوق الإنسان أنّ ما يصل إلى ستة مدنيين فلسطينيين من بينهم امرأة وثلاثة أطفال ربما يكونون قد قتلوا جراء سقوط صواريخ فلسطينية في غزة.

عُطل إطلاق القذائف الصاروخية الفلسطينية دون انقطاع تقريباً باتجاه جنوب إسرائيل بصورة كبيرة وهدد حياة ما يقرب من مليون إسرائيلي يعيشون في نطاق 40 كيلومتراً من الحدود وعرض كثيراً من الناس لخطر جدي. ويُفسر العدد المحدود للخسائر البشرية في صفوف المدنيين الإسرائيليين، أساساً، بسبب تدابير الحماية التي تطبقها السلطات الإسرائيلية في المناطق المتأثرة ومن بينها نظام "القبة الحديدية" وتوافر الملاجئ للحماية من القنابل في كل منزل تقريباً ونظام إنذار فعال.

عُطل إطلاق القذائف الصاروخية الفلسطينية دون انقطاع تقريباً باتجاه جنوب إسرائيل بصورة كبيرة وهدد حياة ما يقرب من مليون إسرائيلي يعيشون في نطاق 40 كيلومتراً من الحدود

التهجير

يعتقد خلال فترة العمليات القتالية أن عشرات آلاف الفلسطينيين في غزة فروا من منازلهم سعياً إلى أماكن آمنة، معظمها لدى أقارب وأصدقاء. وبلغت ذروة التهجير في 20 تشرين الثاني/نوفمبر عندما أسقطت القوات الجوية الإسرائيلية في عدة أنحاء في المناطق الواقعة في شمال قطاع غزة منشورات تدعو جميع السكان إلى مغادرة مناطقهم في الحال. وبحلول 20 تشرين الثاني/نوفمبر كان هنالك ما يقرب من 12,000 شخص لجئوا إلى 14 مدرسة في شمال ووسط قطاع غزة.

وبالرغم من أن معظم المهجرين، ومن بينهم أولئك الذين لجئوا إلى المدارس، عادوا إلى منازلهم مباشرة بعد وقف إطلاق النار، قُدر أنّ ما يقرب من 15,000 شخص ما زالوا يعيشون لدى عائلات مستضيفة خلال الأسبوع التالي. وحتى الخامس من كانون الأول/ديسمبر، قُدر عدد الأشخاص الذين ما زالوا مهجرين بحوالي 3,000 شخص، معظمهم من الأشخاص الذين دمرت منازلهم أو تعرضت لأضرار جسيمة.

السكان كي يغادروا. وفي عدد من الحالات، وردت تقارير عن أنّ فلسطينيين قتلوا أو أصيبوا أثناء محاولتهم الهروب من منازلهم في أعقاب «التحذيرات».

وإجمالاً، قتل 165 فلسطينياً نتيجة الهجمات الإسرائيلية، يعتقد أنّ من بينهم 99 مدنياً، منهم 33 طفلاً و13 امرأة.³ وتفيد وزارة الصحة في غزة أنّ 1,399 فلسطينياً أصيبوا يعتقد أنّ معظمهم مدنيون. وانعكس الاستهداف المتزايد للمواقع التي تقع في مناطق سكنية كثيفة مع مرور الأيام في النسبة المتزايدة من المدنيين من بين مجمل عدد حالات الوفاة (أنظر الرسم البياني): بحلول اليوم الثاني من العمليات القتالية (15 تشرين الثاني/نوفمبر) بلغت نسبة المدنيين 40 بالمائة من الخسائر البشرية ولكنها ارتفعت إلى 60 بالمائة بحلول 21 تشرين الثاني/نوفمبر.

وتفاقت قابلية المدنيين في غزة للتأثر بسبب الغياب الكامل تقريباً لتدابير الحماية الرئيسية كأنظمة الإنذار والملاجئ الحماية من القصف.

الهجمات الفلسطينية وما نجم عنها من خسائر بشرية: 21-14 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

أطلقت الفصائل الفلسطينية المسلحة، خلال ثمانية أيام من العمليات القتالية، 1,506 صواريخ باتجاه إسرائيل وفق المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي.⁴ وأثر معظم الصواريخ على التجمعات الإسرائيلية التي تقع في محيط 40 كيلومتراً من الحدود مع غزة (بما في ذلك بئر سبع وأشدود وأشكلون وكريات ملاخي)، ووصل بعض الصواريخ إلى مناطق أبعد بالقرب من تل أبيب والقدس.

ووفقاً للجيش الإسرائيلي، فإن 58 بالمائة (875 صاروخاً) من مجمل الصواريخ التي أطلقت سقطت في مناطق خلاء؛ وإن 28 بالمائة (421 صاروخاً) من الصواريخ اعترضها نظام «القبة الحديدية» المضاد للصواريخ؛ وسقط عشرة بالمائة (152 صاروخاً) داخل قطاع غزة؛ في حين أن 58 صاروخاً أو أقل من أربعة بالمائة أصابت مناطق سكنية. وتشير المعلومات التي نشرها الجناح العسكري لحركة حماس إلى أنّ بعض الصواريخ استهدف منشآت عسكرية إسرائيلية.⁵

وإجمالاً، قتل ستة إسرائيليين نتيجة الهجمات الصاروخية من بينهم ثلاثة مدنيين وجنديان ومدني متعاقد مع الجيش، وأصيب 224 آخرون، غالبيتهم العظمى من

أيضا فر كثير من الإسرائيليين في جنوب إسرائيل من منازلهم خلال فترة العمليات القتالية لمناطق أخرى في البلاد، ويعتقد أنهم عادوا إلى منازلهم بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار.

الدمار الذي لحق بالمنازل والبنى التحتية

تشير تقديرات أولية إلى أن حوالي 450 منزلاً تقريباً (من بينها مبانٍ تحتوي على وحدة سكنية واحدة وعدة وحدات) في غزة دمرت بالكامل أو تعرضت لأضرار جسيمة نتيجة الهجوم العسكري الإسرائيلي مما أدى إلى تهجير معظم سكانها، وأن ما يقرب من 8,000 منزل لحقت بها أضرار طفيفة.

وبالرغم من كثافة القصف الإسرائيلي إلا أن نطاق وشدة الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية العامة التي تدعم تقديم الخدمات الأساسية في جميع أنحاء قطاع غزة بقيت محدودة نسبياً:

- الصحة: تعرض مستشفى واحد (المستشفى الميداني الأردني) لإصابة مباشرة ألحقت به أضرار جسيمة، وتعرض مستشفيان آخران و13 مركز للرعاية الصحية

القانون الدولي والمساءلة

أثار تصعيد أعمال العنف في غزة وجنوب إسرائيل مخاوف جدية إزاء احترام جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي في ممارساتهم أثناء العمليات القتالية. وتتعلق المخاوف الرئيسية التي أثرت فيما يتصل بالقوات الإسرائيلية بالالتزام بمبادئ التناسب والوقاية والتحذيرات الفعالة والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية. يوثق أعضاء مجموعة الحماية الحوادث التي أدت إلى خسائر بشرية في صفوف المدنيين وتدمير ممتلكات مدنية بالإضافة إلى مساعدة الضحايا على طلب المحاسبة والحصول على علاج فعال. أما فيما يتعلق بالجماعات الفلسطينية المسلحة، فظهرت مخاوف متصلة باستهداف المدنيين الإسرائيليين، واستخدام الأسلحة بطريقة عشوائية وإطلاق الصواريخ من مناطق مكتظة بالسكان؛ وتثير التقارير الواردة حول إعدام المشتبه بأنهم عملاء في غزة مخاوف جدية أيضاً.

الأولية، من بينها تسعة مراكز تابعة لوزارة الصحة وأربعة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لأضرار طفيفة حتى متوسطة نتيجة لانفجارات على مقربة منها. وتم إصلاح معظم الأضرار التي تعرضت لها هذه المنشآت.

- المياه والنظافة والصرف الصحي: دمرت خلال الغارات الجوية ثمانية شبكات للمياه وصهريج مياه وبئر مياه وخزاني مياه (كلاهما لا يعملان). وتمكنت مصلحة مياه بلديات الساحل من إصلاح معظم هذه المرافق بينما كانت العمليات القتالية متواصلة.
- التعليم: يشير تقييم أولي إلى أن ما لا يقل عن 66 مدرسة ومؤسسة تعليمية أخرى تعرضت لأضرار - معظمها طفيفة - نتيجة وقوع انفجارات على مقربة منها.

وتشمل الأبنية التحتية العامة الأخرى التي تعرضت لأضرار أثناء الهجوم الإسرائيلي جسرين وعدد من المساجد والجامعات ومراكز إعلام ومراكز بحث ومرافق رياضية والعديد من المباني الحكومية.

وأفادت مصادر إعلامية إسرائيلية أن 80 وحدة سكنية في جنوب إسرائيل دمرت أو تعرضت لأضرار جسيمة جراء الصواريخ مما أدى إلى تهجير سكانها.

قدر عدد الأشخاص الذين ما زالوا مهجرين، حتى الخامس من كانون الأول/ديسمبر، بما يقرب من ثلاثة آلاف مهجر معظمهم أساساً أشخاص فقدوا منازلهم

الاستجابة الإنسانية

أدى تصعيد العمليات القتالية إلى تفاقم الوضع الإنساني غير المستقر أصلاً في غزة، الذي يتضح من خلال حقيقة أن 80 بالمائة من عائلات غزة تحصل على شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. على مدار الأيام الثمانية من العمليات القتالية وبالرغم من المخاطر الأمنية، استمرت وكالات الأمم المتحدة في العمل من أجل ضمان حصول المستفيدين على مساعداتهم المنتظمة ووصولهم للخدمات الأساسية قدر المستطاع. فعلى سبيل المثال، واصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج

الأغذية العالمي دورات توزيع الغذاء المنتظمة التي يستفيد منها ما مجموعه 1,085,000 مستفيد؛ واستمرت العيادات الصحية التابعة للأونروا في عملها باستثناء العيادات التي تعرضت لأضرار، وواصلت منظمة الصحة العالمية تسهيل نقل الأدوية والمستلزمات الطبية الحيوية للمستشفيات العامة.

استجابت وكالت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية خلال العمليات القتالية وبعدها مباشرة للاحتياجات الإنسانية الطارئة الناجمة عن العمليات القتالية.

من هذه الاستجابات:

- في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت الأونروا بتشغيل 12 من مدارسها كملاجئ لإيواء المهجرين ووزعت ما يقرب من 9,600 بطانية وفرشة للعائلات الوافدة.

- وزع برنامج الأغذية العالمي الغذاء لما يقرب من 10,000 شخص لجأوا إلى المدارس بالإضافة إلى 800 عائلة فقدت منازلها ومكثوا في ضيافة الأقارب والأصدقاء.

- وزعت منظمة الإغاثة الإسلامية في فرنسا (سيكيور إسلاميك) ما يزيد عن 600 وحدة من أدوات النظافة الشخصية للأشخاص اللاجئين في المدارس، وفي أعقاب وقف إطلاق النار بدأت منظمة العمل ضد الجوع وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في توزيع أدوات أطقم المياه والصرف الصحي والنظافة على الأشخاص الذين ظلوا يقيمون لدى عائلات مضيقة.

- ووزعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأونروا ومجلس اللاجئين النرويجي أغطية بلاستيكية ومشتمعات على العائلات التي تعيش في منازل تعرضت لأضرار طفيفة.

- اشترى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 100,000 لتر من الوقود لبلدية غزة كي تستطيع جمع النفايات الصلبة التي تراكمت في الشوارع.

- أجرت فرق الدعم النفسي الاجتماعي الطارئة زيارات للعائلات الأكثر تضرراً وزاد خط سوا لمساعدة الطفل ساعات عمله من 16 إلى 24 ساعة في اليوم.

- في الأسبوع التالي لوقف إطلاق النار، أجرت دائرة الأمم

المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 54 عملية تقييم طارئة لمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات، وشملت تلك العمليات كافة المدارس الحكومية ومدارس الأونروا التي لحقت بها أضرار، وجسرين لحقت بهما أضرار وأراضي زراعية، ومراكز للأسرة.

- تم العمل على رفع الوعي المتعلق بمخاطر المتفجرات الناتجة عن مخلفات الحرب عبر الجهود المنسقة لكل من اليونيسيف، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والأونروا والمنظمات غير الحكومية الشريكة.

في غضون 48 ساعة من وقف إطلاق النار، بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقيماً أولياً سريعاً متعدد المجموعات، تم إنجازه في 28 تشرين الثاني/نوفمبر. كذلك، أجرت الأونروا تقيماً لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية للاجئين. وصممت هذه التقييمات المكملة

للحصول على صورة شاملة للحالة الإنسانية الناجمة عن العمليات القتالية؛ من أجل توجيه استجابة إنسانية فورية؛ ومن أجل توفير معلومات أكثر تعمقا لتقارير التقييم، عند الاقتضاء. وتم الاتفاق على منهجية واستبيان مشتركين لضمان إتباع نهج موحد.⁶

ظهرت أولوية العمل على توفير المأوى والاحتياجات الأخرى للمهجرين الذين يحتاجون المساعدة الدولية بوصفها واحدة من الأولويات الرئيسية للأسابيع المقبلة. وتشمل الأنشطة الإضافية ذات الأولوية توفير الدعم النفسي والاجتماعي المستمر للأطفال؛ إزالة المتفجرات والتوعية بمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات، ومعالجة النقص الحاد في الأدوية الحيوية والمستلزمات الطبية (الكثير من هذه الاحتياجات سابق على التصعيد الحالي إلا أنها تفاقم خلال هذه الفترة)؛ وترميم المساكن والمدارس، والأصول الإنتاجية المتضررة.

مثل توقيت الأحداث بعينه تحدياً من حيث تمويل الاستجابة الإنسانية؛ حيث كانت عملية المناشدة الموحدة لعام 2012 على وشك أن ينتهي أجلها، فيما تم وضع اللمسات الأخيرة بالفعل على عملية المناشدة الموحدة لعام 2013. استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها التقييمات، ومع أخذ حجم المخزون الموجودة بعين الاعتبار في إطار خطة الطوارئ

المشاركة بين الوكالات لغزة، أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقييماً سريعاً منسقاً لعمليات المناشدة الموحدة لعامي 2012 و2013:

1. تم من خلال تقييم سريع التعرف على المشاريع المحددة في عملية المناشدة الموحدة لعام 2012 المشاريع ذات الصلة بالاحتياجات التي تم التعرف عليها والاستجابة وغير الممولة حالياً أو الممولة جزئياً فقط. وبالإضافة إلى مشروع إضافي واحد في مجال الصحة، فإن احتياجات التمويل الإجمالية تصل إلى 12-13 مليون دولار.

2. تم التعرف من خلال تقييم لمشاريع المناشدة الموحدة لعام 2013 على المشاريع ذات الصلة في غزة التي تحتاج إلى مراجعة لتكلفتها بسبب الزيادة المتوقعة في عدد القضايا أو غيرها من المقاييس. وتقدر التكلفة المنقحة لهذه المشاريع بمبلغ يتراوح ما بين 60-70 مليون دولار. وسيكون من الضروري توفير تمويل مبكر للمشروع المقترح لعام 2013 لتمكين الشركاء من بدء الاستجابة الفورية.

بالإضافة إلى المتطلبات المطلوبة في إطار عملية المناشدة الموحدة لعام 2012، تحتاج الأونروا إلى 17.7 مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الأكثر إلحاحاً للاجئين في غزة المتضررين من التصعيد الأخير لأعمال العنف. وسيغطي هذا المبلغ الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في مجال الغذاء، وإصلاح الأماكن التي تأوي اللاجئين، والمواد غير الغذائية، والصحة وترميم المنشآت التابعة للأونروا.

تفاهات اتفاق إطلاق النار تؤدي إلى تحسين الوصول إلى مناطق الصيد والمناطق الزراعية

لا تغيير يذكر بشأن القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع

تم تخفيف القيود المفروضة على حرية الوصول إلى البحر وإلى المناطق المحظورة بالقرب من السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل في إطار وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في 21 تشرين الثاني بين حماس (بالإضافة إلى جماعات مسلحة أخرى) وإسرائيل. مع ذلك، لم يجر أي تغيير يلحظ حتى الآن بشأن القيود المستمرة على حركة الأشخاص والبضائع من غزة وإليها عبر معبر إيريز ومعبر كيرم شالوم اللذين تسيطر عليهما إسرائيل.

في حين أن توسيع المنطقة التي يمكن الوصول إليها في البحر مؤخراً خطوة إيجابية، إلا إن حدوث انتعاش كبير في قطاع صيد الأسماك يتطلب الوصول إلى مناطق تبعد عن الشاطئ ما لا يقل عن 12 ميل بحري.

يدعو نص "تفاهات وقف إطلاق النار" الصادرة عن مصر، إلى «فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص ونقل البضائع، والامتناع عن تقييد حرية تحركات السكان، واستهداف السكان في المناطق الحدودية»، ويشير إلى أنه سيتم التفاوض على «إجراءات التنفيذ» بعد 24 ساعة من بدء وقف إطلاق النار.

بعد وقت قصير من الإعلان عن وقف إطلاق النار، بدأ صيادو غزة الإبحار حتى مسافة تصل إلى ستة أميال بحرية من الشاطئ، وبعد ذلك قامت البحرية الإسرائيلية بنقل العوامات التي تحدد المناطق المفتوحة إلى الحد الجديد والذي يقع على بعد ستة أميال بحرية⁷. وفقاً لاتفاقيات أوسلو، حصل الصيادون الفلسطينيون على حرية وصول لمسافة تصل حتى 20 ميلاً بحرياً قبالة سواحل غزة. وتم تقليص هذه المساحة تدريجياً؛ وتم فرض مسافة تصل إلى ثلاثة أميال بحرية منذ كانون الأول/ديسمبر من عام 2008، الأمر الذي أدى إلى تدمير سبل عيش الصيادين في قطاع غزة. وفي حين كون التوسيع الأخير للمنطقة المسموح بالوصول إليها في البحر خطوة إيجابية، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن حدوث انتعاش كبير في قطاع صيد الأسماك يتطلب الوصول إلى مناطق تقع في نطاق 12 ميلاً بحرياً على الأقل. إن من شأن توسيع كهذا أن يزيد من قدرة الصيد بما يقدر بنسبة 65 بالمائة وأن يسمح للصيادين بالاستفادة من الأسماك عالية القيمة المتواجدة في الأماكن الأكثر عمقا. تشكل صناعة صيد الأسماك حالياً مصدر العيش الرئيسي لأكثر من 3,000 عائلة في غزة.

تم كذلك تخفيف القيود على حرية وصول الفلسطينيين إلى الأراضي المتاخمة للسياس الفاصل بين غزة وإسرائيل. وأوضح الجيش الإسرائيلي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية شفاهاً أن وصول الفلسطينيين إلى المناطق الواقعة في حدود مسافة 300 متر من السياج لا تزال مقيدة، ما عدا المزارعين، الذين يسمح لهم الدخول إلى ما يصل إلى 100 متر من السياج⁸. ومع ذلك، يبقى من غير الواضح كيف يعتزم الجيش الإسرائيلي فرض النظام

2000، قبل بداية الانتفاضة الثانية. ويواجه المسافرون الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و40 عاماً صعوبات في السفر عبر معبر رفح بسبب إجراءات الفحص الأمني المصري؛ وتم رفض دخول أكثر من ألف مسافر إلى مصر لأسباب أمنية في تشرين الثاني/نوفمبر.

نظراً للقيود المستمرة على حركة البضائع إلى غزة عبر المعبر البري الوحيد (كيرم شالوم)، فإن الأنفاق المبنية تحت الأرض على الحدود بين مصر وقطاع غزة لا تزال تشكل شريان حياة حيوي لسكان غزة، خصوصاً فيما يتعلق بمواد البناء المحدودة والوقود. أصيبت العشرات من الأنفاق بأضرار جسيمة بالضربات الجوية الإسرائيلية خلال تصعيد الأعمال القتالية. ومع ذلك، استؤنفت الأنشطة بعد إجراء إصلاحات منذ وقف إطلاق النار، حيث بلغت الواردات ما معدله 80 بالمائة من المستوى الذي لوحظ قبل التصعيد.

في حين أن تخفيف القيود المفروضة على حرية الوصول إلى مناطق صيد الأسماك والزراعة كان خطوة إيجابية، فإن تفاهات وقف إطلاق النار توفر فرصة لإحراز تقدم نحو رفع كامل للحصار على غزة، وذلك تمشياً مع القانون الإنساني الدولي. وبينما لدى إسرائيل مخاوف أمنية

تفاهات وقف إطلاق النار توفر فرصة لإحراز تقدم نحو رفع كامل للحصار على غزة، وذلك تمشياً مع القانون الإنساني الدولي.

مشروعة، فإن عليها أيضاً التزام يقضي بضمان قدرة سكان غزة على الحفاظ على حياة طبيعية، وعلى فرص الحصول على الصحة والتعليم وفرص كسب العيش، والقدرة على التنقل للمشاركة في الحياة الثقافية والتعليمية والتجارية والاجتماعية.

أحداث غزة تشعل احتجاجات واشتباكات واسعة النطاق في الضفة الغربية

عدد الإصابات يصل إلى مستوى تاريخي بعد الاتجاه للتصعيد

أثار الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي بدأ في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، عشرات الاحتجاجات في مختلف أنحاء الضفة الغربية، تركز معظمها في المناطق القريبة من المواقع العسكرية الإسرائيلية ونقاط التفتيش. وقد تطورت غالبية هذه الاحتجاجات إلى اشتباكات رشق المتظاهرون خلالها القوات الإسرائيلية بالحجارة، فيما ردت

الجديد، خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين المزارعين وغيرهم من المدنيين الفلسطينيين الآخرين. وقبل ذلك، كان من غير الممكن تماماً الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة على بعد 500 متر من السياج المحيط، وبقي الوصول إلى المناطق الواقعة على مسافة 1,500 متر من السياج محفوفاً بالمخاطر بسبب كثرة «الطلقات التحذيرية» التي يطلقها الجيش الإسرائيلي.

يقع ما يقارب 19,800 دونم، أو ثلث الأراضي الزراعية في قطاع غزة، في المناطق التي كان الوصول إليها مقيداً في السابق، مما كان يفقد المزارعين ما يقدر بحوالي 75,000 طن من المنتجات سنوياً نتيجة لمحدودية حرية الوصول. إذا ما رفعت أيضاً القيود الحالية المفروضة على نقل البضائع التجارية إلى الضفة الغربية وإسرائيل، فإنه يمكن للأثر المحتمل لتخفيف القيود على حرية الوصول إلى الأراضي، أن يكون مهماً في زيادة فرص المزارعين الفلسطينيين في كسب العيش.

على النقيض من ذلك، لم يكن هناك أي تخفيف للقيود المفروضة من قبل على حركة الناس والبضائع. وفي حين أن حجم الواردات عبر معبر بضائع واحد (معبر كيرم شالوم) قد عاد إلى المستويات المسجلة قبل التصعيد، فإنه لا يمثل سوى جزء صغير من الواردات التي سجلت قبل الحصار. لا يزال استيراد مواد البناء الأساسية مقتصرًا على المنظمات الدولية التي تنفذ المشاريع التي تصادق عليها السلطة الفلسطينية وإسرائيل. ومع ذلك، فإن عملية الموافقة مكلفة ومعقدة وطويلة وهو ما يعمل بالتالي على إعاقة قدرة المنظمات الدولية على تلبية الاحتياجات العاجلة. كذلك، في حين تم السماح لأربع شاحنات من المنتجات الزراعية بالخروج من غزة للتصدير إلى الخارج في تشرين الثاني/نوفمبر، فإنه لم يكن هناك أي تخفيف للحظر المفروض منذ فترة طويلة على نقل البضائع التجارية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل.

بقيت حركة الناس من وإلى قطاع غزة عبر معبري رفح وإيريز خاضعة لذات القيود التي كانت مفروضة قبل تصعيد العمليات القتالية. لا تزال حرية الوصول عبر معبر إيريز تقتصر على عدد محدود من الحالات الإنسانية، ورجال الأعمال ممن يحملون تصاريح سبقت الموافقة عليها. في عام 2012، عبر ما يقل من 200 شخص يومياً في المتوسط من الفلسطينيين والأجانب من المصريح لهم عبر معبر إيريز، مقارنة بمتوسط بلغ 26 ألف شخص يومياً في عام

أما المواقع الأخرى التي سجلت أعداداً كبيرة من الإصابات فتشمل حاجز حوارة، جنوب مدينة نابلس، حاجز بيتونيا غرب مدينة رام الله، المدخل الشرقي لمدينة قلقيلية، حاجز قلنديا شمال القدس، ومواقع أخرى مختلفة داخل البلدة القديمة في القدس الشرقية. احتاج ما يقارب نصف المصابين علاجاً جراحياً استئشقاق الغاز المسيل للدموع

سجل تشرين الثاني/نوفمبر أكبر عدد من الإصابات في شهر واحد (733) منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسجيل الخسائر المرتبطة بالنزاع في قاعدة بيانات، في كانون الثاني/يناير عام 2005.

وأصيب نحو الثلث بالرصاص المطاطي، فيما أصيب الباقي بعد تعرضهم لاعتداء جسدي، أو إصابة بالذخيرة الحية أو بقنابل الغاز المسيل للدموع.

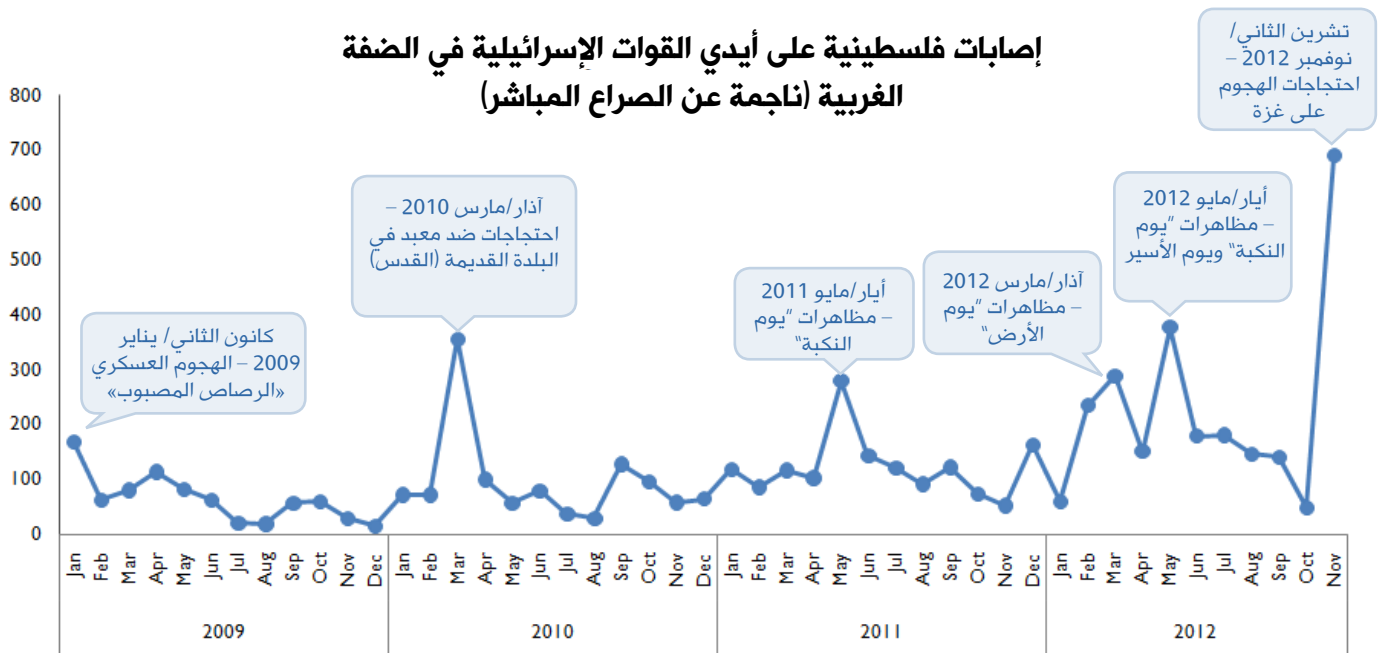
ترفع الاحتجاجات المتصلة بالاشتباكات في غزة العدد الإجمالي للإصابات المسجلة في صفوف الفلسطينيين في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 في الضفة الغربية، إلى 733، وإلى 2865 منذ بداية عام 2012. شهد تشرين الثاني/نوفمبر أكبر عدد من الإصابات التي تم تسجيلها في شهر واحد منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسجيل الخسائر البشرية (القتلى والجرحى) المرتبطة بالصراع في قاعدة بيانات، في شهر كانون ثاني من عام 2005. وبالمثل فإن حوادث هذا الشهر، سجلت الذرى الأعلى في الإصابات في صفوف الفلسطينيين في

الأخيرة بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وأطلقت الذخيرة الحية في بعض الحالات. ونتيجة لذلك، قتل فلسطينيان وأصيب ما يقرب 700 متظاهر آخرون، بالإضافة إلى إصابة أربعة أفراد من القوات الإسرائيلية.

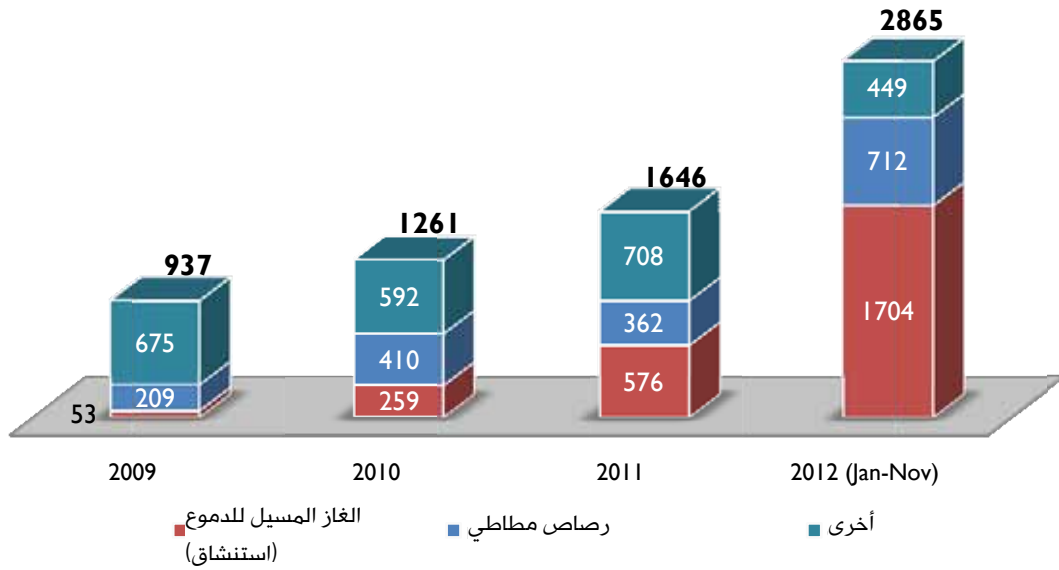
وقعت إحدى حالات الوفاة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر في قرية النبي صالح (رام الله)، عندما أطلق جندي إسرائيلي الذخيرة الحية على متظاهر عمره 29 عاماً. وأصيب وتوفي متأثراً بجراحه بعد يومين. وأفاد شهود عيان أن الرجل أصيب بالرصاص من مسافة عشرة أمتار تقريباً. وتجري المظاهرات في هذه القرية أسبوعياً احتجاجاً على توسيع مستوطنة حلاميئ القريبة على أراضي القرية. أما حالة الوفاة الثانية، فكانت لشاب عمره 22 عاماً، أصيب في 19 تشرين الثاني/نوفمبر بالذخيرة الحية على أيدي الجنود الإسرائيليين خلال مواجهات جرت في مدينة الخليل، ووفقاً لمصادر إسرائيلية فإن الرجل حاول طعن جندي. أدى الحادثان إلى بدء تحقيقات جنائية من قبل الشرطة العسكرية الإسرائيلية، ما زالت جارية. مثل هذه التحقيقات تفتح تلقائياً، بعد تغيير تم إدخاله على السياسات في عام 2011، في الحالات التي تؤدي إلى مقتل مدنيين فلسطينيين في الضفة الغربية.

أسفرت المظاهرات والاشتباكات التي تنجم عنها في سياق الاحتجاجات ضد الهجوم على غزة، عن إصابة 690 فلسطينياً. وقع ما يقارب نصف الإصابات في سلسلة الاحتجاجات التي جرت في موقعين: بجوار قبر راحيل في بيت لحم (185 إصابة)، وفي مدينة الخليل (147 إصابة).

إصابات فلسطينية على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية (ناجمة عن الصراع المباشر)



الاصابات الواقعة في صفوف الفلسطينيين حسب نوع السلاح (النزاع المباشر)



استأنفت السلطات الإسرائيلية، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، هدم مبان يمتلكها فلسطينيون بحجة عدم وجود تصاريح بناء، بعد توقف شبه كامل في شهر أيلول/سبتمبر.

تملك الإدارة المدنية الإسرائيلية سلطة التخطيط وتقسيم الأراضي في المنطقة (ج)، وهي المسؤولة عن إصدار تراخيص البناء وهدم الأبنية التي تبني بدون تصاريح بناء. ويعتبر وجود خطة رئيسية صالحة (يشار إليها رسمياً باسم "مخطط تفصيلي جزئي خاص" شرطاً مسبقاً للإدارة المدنية الإسرائيلية لإصدار تراخيص بناء. ومع ذلك، فمن بين 270 تجمعاً يقع كلها أو معظمها في المنطقة (ج)، يملك 46 تجمعاً فقط (17 بالمائة) خطة رئيسية صالحة. ويقدر عدد سكان هذه المجتمعات بنحو 37,000، أو 57 في المائة من إجمالي عدد سكان التجمعات التي يبلغ عددها 270 تجمعاً. عادة، لا تغطي الخطط القائمة سوى المنطقة الحالية المبنية أصلاً لتلك التجمعات، ولا تترك سوى مساحة صغيرة للتنمية.¹⁰ وإجمالاً، فإن المساحة الكلية لتلك المناطق التي لديها خطط رئيسية صالحة أقل من 20,000 دونم، أي أقل من واحد بالمائة من مساحة المنطقة (ج).

التجمعات التي تقع في مناطق تحددها السلطات الإسرائيلية على أنها «مناطق إطلاق نار» لأغراض التدريب العسكري، والتي تغطي حوالي 18 بالمائة من الضفة الغربية، من بين التجمعات الأكثر ضعفاً في المنطقة (ج).

الأشهر التي شهدت اشتباكات شديدة استمر يوماً/بضعة أيام (انظر الرسم البياني أدناه).

يشير منظور متعدد السنوات إلى أن ذروة تشرين الثاني/نوفمبر جاءت في أعقاب اتجاه متزايد بشكل مستمر لوقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية، ويمثل العدد الإجمالي الذي سجل في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من عام 2012، زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف، مقارنة بالرقم المماثل لكامل عام 2009 (انظر الرسم البياني أدناه).

مما يميز الاشتباكات في هذا الشهر أيضا العدد الكبير للأشخاص الذين عولجوا بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع. كذلك، يعكس هذا الأمر على ما يبدو زيادة استخدام القوات الإسرائيلية للغاز المسيل للدموع، كأسلوب رئيسي للسيطرة على الجمهور خلال المظاهرات، على حساب الرصاص المطاطي والذخيرة الحية والاعتداء البدني وغيرها من وسائل. بينما لم تزد النسبة التي سجلت لجميع الإصابات الناجمة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع في عام 2009 عن ستة بالمائة، وارتفعت هذه النسبة إلى 21 بالمائة في عام 2010، ومن ثم إلى 35 بالمائة في عام 2011، وإلى 56 بالمائة في عام 2012.

استئناف عمليات الهدم والتجهير في المنطقة (ج) والقدس الشرقية

التجمعات المحلية في «مناطق إطلاق النار» من بين المناطق الأكثر تضرراً:



في تشرين الثاني/نوفمبر، أجبرت ست عائلات فلسطينية من مجمع الخلايلة البدوي في النهاية على مغادرة منازلها بعد سلسلة من عمليات الهدم وغيرها من الضغوط التي مورست عليهم لمغادرة المنطقة. تعيش هذه العائلات في المنطقة منذ أكثر من 35 عاماً فيما يعتبر الآن جيباً يعزله الجدار يقع شمال غربي القدس (تجمع الخلايلة الواقع بجوار الكتلة الاستيطانية جفعات زئيف).¹¹ ويأتي تهجيرهم هذا الشهر بعد عدة موجات من عمليات الهدم بالإضافة إلى أوامر متكررة من الإدارة المدنية الإسرائيلية لنقل هذا التجمع.

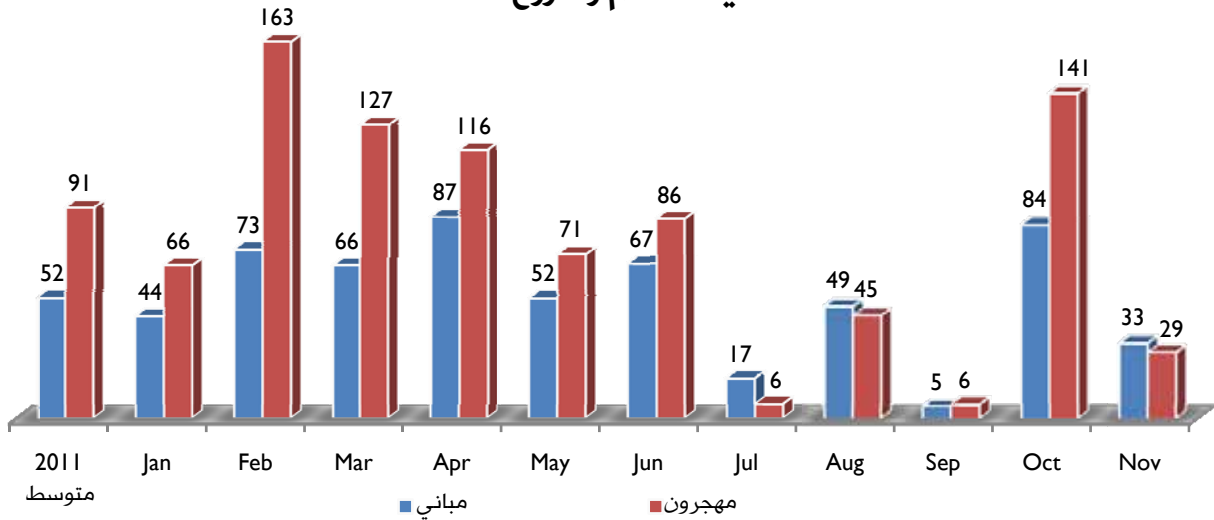
ينتمي تجمّع الخلايلة لعشيرة الجاهلين ويتألف من سبع عائلات يبلغ عددهم 23 بالغاً و35 طفلاً جميعهم مسجلون كلاجئين من النقب التي تقع الآن في جنوب إسرائيل. تعتمد العائلات على تربية المواشي والعمل في المستوطنات الإسرائيلية المجاورة كمصدر رئيسي للدخل. وتعود ملكية منطقة الخلايلة لعائلة من قرية الجيب المجاورة أبرمت اتفاقاً بينها وبين سكان التجمع. يرحل سكان التجمع خلال فصل الشتاء إلى موقع في الخان الأحمر – منطقة مهناوش بالقرب من طريق القدس – أريحا.

في تشرين الأول/أكتوبر، هدمت السلطات الإسرائيلية المساكن الشتوية للتجمع بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء. في أعقاب ذلك قدمت منظمة دولية غير حكومية مساكن مؤقتة للتجمع في الموقع ذاته إلا أنها هدمت هي الأخرى. وبالتالي أضطر التجمع في كانون الأول/ديسمبر 2011 إلى جعل منطقة الخلايلة مقر إقامتها الوحيد. بالرغم من ذلك، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية كذلك أوامر هدم وطردهم ضد هذه المساكن، وفي نيسان/أبريل 2012 هدم جميع المساكن باستثناء واحد. إلا أنّ الإدارة المدنية الإسرائيلية هدمت في اليوم التالي وصارت مساكن طارئة قدمتها للتجمع اللجنة الدولية للصليب الأحمر مباشرة بعد عمليات الهدم.

أعاد التجمع المحاصر بعد ذلك بناء عدة مبان بسيطة في المنطقة كملاجئ مؤقتة إلا أنّ الإدارة المدنية الإسرائيلية طلبت من السكان شفهيّاً مغادرة المنطقة. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2012 أطلعت الإدارة المدنية الإسرائيلية ممثلين عن التجمع على موقع مقترح لترحيلهم إليه في قرية بير نبالا القريبة، في منطقة متاخمة للجدار مباشرة. رفض سكان التجمع الاقتراح لأنهم أحسوا بأنّ الموقع غير مناسب لأنه يفتقر إلى مناطق للرعي ولأنّ تجمّعات بدوية أخرى تعيش في المنطقة المحيطة أصلاً. وعلم سكان التجمع بعد ذلك أنّ الموقع الذي اقترحه الإدارة المدنية الإسرائيلية ملكية خاصة لفلسطينيين آخرين.

وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وبعد استنفاد جميع الخيارات القانونية وانعدام أي بديل تتوافر له مقومات البقاء، جرى ترحيل ثلاث عائلات من بين العائلات الست إلى مخيم عقبة جبر للاجئين بالقرب من مدينة أريحا. وبعد عدة أيام، جرى ترحيل العائلات الثلاث الأخرى إلى منطقة الجفتلك في غور الأردن. ولم يتبق غير عائلة واحدة في منطقة الخلايلة نظراً لاعتمادها على العمل في مستوطنة إسرائيلية قريبة.

عمليات الهدم والنزوح 2012



أيضاً خلال تشرين الثاني/نوفمبر بسبب تدريب عسكري أجراه الجيش الإسرائيلي. وفي أعقاب إصدار أوامر طرد، تم إبعاد ما يقرب من 100 عائلة عن منازلهم ليوم واحد خلال فترة التدريب.

إن انعدام التخطيط وتقسيم الأراضي بصورة كافية على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى جانب تخصيص مناطق واسعة كمناطق "إطلاق نار" هي من العوامل الأساسية لضعف التجمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) وحاجتها للمساعدات الإنسانية.

مستشفيات القدس الشرقية تواجه أزمة مالية حادة تؤثر على تقديمها للخدمات

العامل الرئيسي هو الدين الذي لم تسدده السلطة الفلسطينية

تقوض أزمة مالية لم يسبق لها مثيل الخدمات الصحية التي تقدمها مستشفيات القدس الشرقية الست، وهي المقدم الرئيسي للرعاية الصحية للحالات المحالة إليها للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تفيد منظمة الصحة العالمية بأن أزمة مالية لم يسبق لها مثيل تقوض الخدمات الصحية التي تقدمها ست مستشفيات في القدس الشرقية وهي المزود الرئيسي للرعاية الصحية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة الذين يحولون إليها. نجمت هذه الأزمة عن عدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رسوم علاج المرضى؛ ويبلغ الدين المتراكم على السلطة الفلسطينية ما يزيد عن 85 مليون شيقل إسرائيلي حتى نهاية تشرين الثاني/

في الفترة الواقعة بين منتصف تشرين الأول/أكتوبر وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، تم هدم ما مجموعه 117 مبنى سكنياً ومبنى متصلاً بسبل العيش بسبب عدم وجود تراخيص بناء، وتضمن ذلك 109 مبانٍ في المنطقة (ج) وثمانية مبانٍ في القدس الشرقية. كان أكثر من ثلث المباني التي تم هدمها (42 مبنى) مباني سكنية مما أسفر عن تهجير 175 شخصاً، أكثر من نصفهم أطفال. أما ما تبقى من المباني فكان من المباني المتصلة بسبل العيش، ومن بينها صهاريج المياه وحظائر الحيوانات والغرف الزراعية، وقد أثر ذلك على ما يقارب 450 شخص.

وترفع عمليات الهدم تلك العدد الإجمالي للمباني المهدامة والمهجرين في هذه الظروف منذ بداية عام 2012 إلى 577 مبنى و853 مهجراً، مع انخفاض طفيف مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011 (605 و 994).

والتجمعات الواقعة في المناطق التي تحددها السلطات الإسرائيلية بأنها "مناطق إطلاق نار" لأغراض التدريب العسكري، والتي تغطي حوالي 18 بالمائة من الضفة الغربية، هي من بين المناطق الأكثر ضعفاً في المنطقة (ج). هناك ما يقرب من خمسة آلاف فلسطيني يقيمون في 38 تجمعاً من تلك التي تقع في مناطق إطلاق النار. وكان أحد هذه التجمعات، خربة إيزيق الواقعة في شمال غور الأردن، من بين أكثر التجمعات تأثراً بعمليات الهدم خلال الفترة التي يشملها التقرير، حيث تم هدم 52 مبنى وتهجير 127 شخصاً نتيجة لذلك. بالإضافة إلى ذلك، تأثر هذا التجمع وتجمعات أخرى في المنطقة ذاتها (من بينها خربة تانا، وحمامات المالح، وخربة الراس الأحمر وحمصة)

نوفمبر 2012. وتحيل وزارة الصحة الفلسطينية إلى هذه المستشفيات ما يزيد عن 20,000 مريض من الضفة الغربية وغزة يحتاجون إلى خدمات متخصصة وإجراءات غير متوفرة في أماكن أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأثرت الأزمة المالية على جميع المستشفيات الست في القدس الشرقية وهي مركز الأميرة بسمة للأطفال المعاقين، ومستشفى أوغستا فكتوريا (المطلع)، ومستشفى المقاصد، ومستشفى سانت جون للعيون، ومستشفى مار يوسف، ومستشفى جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية. إلا أن نصف الدين المتراكم على السلطة الفلسطينية مستحق لمستشفى واحد هو مستشفى أوغستا فكتوريا (المطلع). يتخصص هذا المستشفى في أمراض السرطان وغسيل الكلى: يحول إلى مستشفى أوغستا فكتوريا (المطلع) 70 بالمائة من جميع حالات السرطان من غزة و40 بالمائة من الضفة الغربية، وتتضمن سرطان الثدي والقولون والدم لتلقي العلاج الكيماوي والإشعاعي.

ويفيد مدير مستشفى أوغستا فكتوريا (المطلع) الدكتور توفيق ناصر أن معظم العلاج الكيماوي وأدوية ما قبل العلاج الكيماوي قد نفذ مخزونها وبأن المزودين توقفوا عن تزويدهم بهذه الأدوية بسبب عدم دفع الفواتير. ويؤثر نقص الأدوية بسبب نقص الأموال على مريضات سرطان الثدي اللواتي يمثلن 60 بالمائة من حالات السرطان في المستشفى. وإذا لم يتوفر دواء واحد من أدوية العلاج الكيماوي فإن معدل استجابتهم للعلاج ينخفض بشدة ويؤثر سلباً على نتائج العلاج. ويحاول المستشفى التكيف مع هذا الوضع من خلال تحديد شراء

الأدوية قدر الإمكان وشراء أكثرها أولوية، ولكن مع ذلك يعتبر علاج السرطان مكلفاً؛ فعلى سبيل المثال يحتاج المريض الذي يعالج بدواء هيرسبتين جرعة أسبوعية لمدة عام واحد يبلغ ثمنها 9,000 شيقل لكل جرعة.

ويفيد الدكتور ناصر أنه "إذا ما استمرت الأزمة فلن نتمكن من استقبال مرضى جدد أو دفع رواتب موظفينا". ووافقت السلطة الفلسطينية سابقاً على دفع دفعة شهرية لكنها لم تتمكن من فعل ذلك؛ وتم تحويل آخر دفعة في أوائل أيلول/سبتمبر بمبلغ سبعة ملايين شيقل وهو ما يقرب من عشرة بالمائة من الديون المستحقة لمستشفى أوغستا فكتوريا (المطلع). وفي المقابل، تبحث السلطة الفلسطينية عن تبرعات لإعادة مستوى الأموال بحيث تستطيع تمويل هذه الخدمات الأساسية.

ومن أجل التمكن من إدارة عملياتها، تراجع المستشفيات حالياً التكاليف الجارية بما في ذلك مستويات الموظفين للتقليص من النفقات. واتخذت عدة مستشفيات تدابير استثنائية كإقالة موظفين وتقليل عدد الحالات التي يتم استقبالها واختصار عدد من الخدمات. واضطر بعض المرضى الذين قدموا للمستشفيات لإجراء عمليات أو علاجات محددة الموعد إلى تغيير مواعيد إجراء العمليات بسبب نقص الأدوية المطلوبة لعلاجهم.

وأدت مستشفيات القدس الشرقية دوراً حيوياً في تقديم الخدمات الطبية للفلسطينيين لعدة عقود وخصوصاً الفقراء. وبالإضافة إلى المرضى الذين تحيلهم وزارة الصحة فإن 20 بالمائة من المرضى الذين يحصلون على العلاج في مستشفيات القدس الشرقية هم حالات اجتماعية ليس لديهم تأمين أو مصادر كافية.

1. لمزيد من التفاصيل حول حوادث التصعيد المختلفة أنظر التقارير الأسبوعية ذات الصلة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
2. إعلان المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، الساعة التاسعة مساءً.
3. قام بجمع هذه المعلومات المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز الميزان ومنظمة بتسيليم، واستناداً إلى بيانات وزارة الصحة في غزة.
4. إعلان المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 الساعة التاسعة مساءً.
5. http://www.qassam.ps/statement-1454-EQB_target_the_Israeli_military_bases_across_Occupation_Palestinian_Land.html
6. شارك في هذا التقييم 40 موظفاً من منظمات العمل الإنساني من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تمثل جميع مجموعات وقطاعات العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وزارت الفرق 12 بلدية هي البلديات الأكثر تضرراً في غزة، وحددت بالتعاون مع السلطات المحلية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.
7. مع هذا، أطلقت البحرية الإسرائيلية، في بعض الحوادث، النار في اتجاه سفن الصيد التي وصلت إلى هذا الحد الجديد أو تجاوزته، واحتجزت نحو 30 صياداً وصادرت بعض سفن الصيد.
8. هناك عدد من الحوادث منذ 21 تشرين الثاني/نوفمبر، حاول خلالها متظاهرون فلسطينيون الوصول إلى السياج وفتحت القوات الإسرائيلية النار في اتجاههم فقتلت مدنيين اثنين وأصاب 53 شخصاً على الأقل. وفي بعض الحوادث، وردت أنباء عن أن قوات الشرطة الموالية لحماس حاولت منع متظاهرين من الوصول إلى السياج.
9. حدد مسح أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأنروا في عامي 2009 - 2010 ما يصل إجمالاً إلى 270 تجمعاً يقع ما يزيد على نصف مساحتها المبنية في المنطقة (ج)، يقدر عدد سكانها بما يقرب من 62,000 نسمة. ويقدر العدد الإجمالي للسكان الفلسطينيين في المنطقة (ج)، بمن فيهم هؤلاء الذين يعيشون في تجمعات محلية جزء صغير من مساحتها يقع في المنطقة (ج).
10. بينما يمكن للسكان أن يحصلوا رسمياً على تصاريح داخل الحدود التي تتضمنها الخطة الرئيسية، إلا إن معظم السكان قاموا بالبناء هناك دون الحصول على تصاريح الإدارة المدنية الإسرائيلية، ودون استلام أوامر هدم.
11. الخلايلة هو تجمع كبير يضم نحو 700 شخص من بينهم العائلات البدوية المتضررة.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (OCHA)، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أنروا) (UNRWA)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، الحق، بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال - قسم فلسطين (PS-DCI)، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP، ACAD، ACF-E، AAA،

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزية فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_12_18_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).

9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.

10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات... إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.

12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.

13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية، يستثنى هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).

14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.

16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثنى الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون... إلخ. هذه الأرقام تستثنى إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.

2. المدنيين: تشمل أولئك الناس -وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.

3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.

5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.

7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيون الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن